

قراءة في البحث العلمي للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر

قسم الجغرافيا - كلية التربية
جامعة الخرطوم

أ.د. سمير محمد علي حسن الرديسي

مقدمة:

إن إرتأى المرء رؤية علميةً حسيّةً يرى مشهداً ذاخر بالجهود العلمية القيّمة للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في مجالي علم الجغرافيا والعلوم التربوية، كتابةً للأوراق العلمية والمقالات وتالياً للكتب المنهجية الجامعية والمدرسية في فترة زمنية تقرب من نصف قرن من الزمان (1974-2021). يهدف هذا المقال لإجراء قراءة استطلاعية تحليلية لهذه الجهود العلمية المتكاملة بهدف توضيح قيمتها العلميّة والتطبيقية في طرح ومناقشة قضايا السودان البيئية والتنموية وقضايا التعليم العام والعالي في السودان والعالم العربي، وفي مدى مساهمتها في تطوير المناهج الجامعية والمدرسية مواكبةً لمستجدات البحث العلمي. شملت مصادر البيانات كل من السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر، وبحوثه المنشورة في المجلات العلمية باللغات العربية والإنجليزية والألمانية، والمقابلة الشخصية معه بتاريخ 7 ديسمبر 2021. اتبع الكاتب منهجاً استطلاعيّاً - تحليليّاً Exploratory-Analytical Approach اعتبره الأنسب للتعرف على ملامح وخصائص تلك المساهمات العلمية. اتضح وجود جهود علمية مقدرة في موضوعات وقضايا علوم الجغرافيا والتربية مما يسهم في مناقشتها والاستفادة منها في حل قضايا السودان والعالم العربي.

الخلفية العلمية للباحث وموقعه في المدرسة الجغرافية السودانية:

بدأ التعليم العالي في السودان عندما تم تحويل كلية غردون التذكارية إلى كلية الخرطوم الجامعية التابعة لجامعة لندن في عام 1951م والتي أصبحت تعرف باسم جامعة الخرطوم منذ 24 يوليو 1956م. تم ادخال برامج الجغرافيا ضمن أقسام كلية الآداب باسم قسم الجغرافيا كأول قسم للجغرافيا في السودان. تخرجت أول دفعة من ذلك القسم بدرجة البكالوريوس عام 1956، وكان يسبق ذلك منح درجة الدبلوم حتى العام 1955م. وبذلك أصبح هذا القسم هو الرافد الرئيس في تأهيل الجغرافيين السودانيين للعمل في قطاعات الخدمة المدنية المختلفة. أما الرافد الآخر في تعليم الجغرافيا فقد كان معهد إعداد المعلمين العالي بأمر درمان والذي تم إنشاؤه بناءً على توصية لجنة دولية لبحث اصلاح التعليم الثانوي والتوسع فيه في فبراير 1955 حيث اوصت فيه وزارة المعارف علي أهمية إنشاء معهد عالي لتدريب المعلمين لسد النقص في المدارس الثانوية ولمقابلة النقص في أعدادهم نتيجة للتوسع في التعليم الثانوي (مقلد، 1973). وقد أنشاء معهد المعلمين العالي بأمر درمان في عام 1961 بمساعدة من منظمة اليونسكو والبنك الدولي وتخرجت الدفعة الأولى في عام 1965 بدرجة الدبلوم بعد دراسة علمية ومهنية امتدت لأربع سنوات. في عام 1968 تم الاتفاق بين وزارة التربية وجامعة الخرطوم علي انتساب المعهد لجامعة الخرطوم أكاديمياً حيث آل الإشراف الأكاديمي الي مجلس أساتذة جامعة الخرطوم وأصبحت الجامعة تمنح الدرجات الجامعية للخريجين اعتباراً من عام 1971 بينما ظل الإشراف الإداري تحت مسؤولية وزارة التربية. وفي عام 1974 اكتمل ضم المعهد الي جامعة الخرطوم وتغير أسمه إلي كلية التربية حيث آل لها جميع مسؤوليات وممتلكات معهد المعلمين العالي (الرديسي، 2020). وبذلك أصبح لجامعة الخرطوم رافدين لتأهيل الجغرافيين في السودان بقيا على هذا الوضع حتى تم تطوير قسم الجغرافيا في كلية الآداب إلى كلية علوم الجغرافيا والبيئة، بينما ظل القسم في كلية التربية يقوم بمهامه الأساسية التي لم يطرأ عليها أي تغيير.

تخرج الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في معهد المعلمين العالي عام 1966م ضمن الدفعة الثانية من خريجي المعهد. وتم تعيينه مساعداً

للتدريس في قسم الجغرافيا لتفوقه الأكاديمي حيث حصل على شهادة الدبلوم بالتميز الأكاديمي والمهني (with academic and professional distinction). ويعتبر خريجاً قسمي الجغرافيا في جامعة الخرطوم ومعهد إعداد المعلمين العالي في أوائل ومنتصف ستينات القرن الماضي، والذين تم استيعابهم للعمل في ذلك القسمين وأبتعثوا للتأهيل الأكاديمي خارج السودان، بمثابة الرعيل الأول من الجغرافيين السودانيين الذين حلّوا محل الأساتذة الأجانب من الإنجليز والمصريين. وقد أسهموا مساهمة كبيرة في التوسع في القبول للتعليم الجغرافي الجامعي في البلاد. وبدأ أولئك الجغرافيون بالعمل في جامعة الخرطوم منذ أوئل ومنتصف السبعينات وكان من ضمنهم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر وذلك في عام 1974، بعد إكماله درجتي الماجستير والدكتوراه في الجغرافيا البشرية حيث تخصص في التنمية الإقليمية Regional Development بجامعة مارتن لوثر (Martin Luther University, Halle) في ألمانيا.

مجالات وملامح البحث العلمي :

شمل البحث العلمي للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر جانبي علوم الجغرافيا والتربية. ففي جانب علم الجغرافيا اهتم بقضايا التنمية الإقليمية وبالتحديد القضايا ذات الصلة بالبيئة والتنمية بجانب تأليفه للكتب المرجعية الجامعية. وفي جانب العلوم التربوية اختص في كتاباته بموضوعات وقضايا التعليم العالي وأساليب تطويره وتأليفه للكتب المرجعية الجامعية لطلاب التعليم النظامي وطلاب التعليم الجامعي المفتوح. وعلى نفس النسق كتب عن قضايا التعليم العام وأساليب تطويره وتأليفه للكتب المدرسية المنهجية. تمت هذه الجهود من خلال الأوراق العلمية المتخصصة والمنشورة في مجلات علمية عالمية خارج السودان أو مجلات علمية محكمة داخل السودان، أو نشرت في كتب المؤتمرات العلمية والورش داخل السودان وخارجه. وجدير ذكره هنا أن معظم هذه الأعمال البحثية قد تمت عن طريق فرق العمل البحثية وبتمويل من جهات خارجية منها اليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة وبعض الجامعات الألمانية وبالتحديد جامعتي بيرويث وهامبورج.

مجالات وملامح البحث العلمي الجغرافي:

بحكم تلقى الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر تأهيله العالي في جامعة مارتن لوثر (Martin Luther University, Halle) فقد صدف ذلك

وجود بروفيسور كوبلير Kubler مؤسس المدرسة الجغرافية التي تؤمن بالعمل الميداني وله مقولة مشهورة « الجغرافيا تحت أقدام البشر ». وعند مجيئه إلى جامعة هامبورج في أوائل الثمانينات وجد شخصية جغرافية أخرى مشهورة هو بروفيسور مينشنغ وتلميذه فؤاد نجيب إبراهيم الذي أصبح «أستاذاً» فيما بعد وأجرى العديد من البحوث في السودان وخاصة عن إقليم دارفور حيث نشر له مؤلف عن التصحر وتأثيراته الجغرافية هناك وقامت دار جامعة الخرطوم بنشره. من الجهات الأخرى الداعمة للموضوعات البحثية للأستاذ الدكتور عبد الغني بابكر تلك العلاقة البحثية المشتركة التي كانت قائمة بين قسم الجغرافيا بكلية الآداب وقسم الجغرافيا بكلية التربية جامعة الخرطوم وبدعم من الأمم المتحدة، حيث أستفاد الأستاذ الدكتور عبد الغني بابكر من تلك العلاقة في الذهاب إلى كلية سوانزي الجامعية آنذاك بالملكة المتحدة وإجراءه عدداً من البحوث اهتمت بالموارد الطبيعية في منطقة جبال النوبة، كما سيأتي ذكره.

لقد أسهمت تلك العلاقات التي كانت قائمة بين جامعة الخرطوم والجامعات الأوروبية والأمريكية في توفير فرص تقوية البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس وخلق علاقات بحثية تبادلية معها خاصة وأن جميعها قد اهتم بقضايا البيئة والتنمية والتي كان السودان في أشد الحاجة لحلها. ولكن أدى انقطاع تلك العلاقة وتحويل المشروعات البحثية الممولة من الخارج إلى المكاتب الاستشارية والمنظمات الطوعية لفقدان أعضاء هيئة التدريس لهذا الرافد التدريبي المهم.

تناول الباحث العديد من الموضوعات الجغرافية التي يمكن وضعها تحت محوري البيئة والتنمية ببعديهما الإقليمي. وهي من الموضوعات المتجددة في البحث العلمي عامة والجغرافي خاصة لارتباطهما بالواقع الاقتصادي-الاجتماعي والسياسي للمجتمعات البشرية المختلفة، إذ أنها تعمل على تحديد أشكال التوطن البشري وأنماطه وطرائق استغلال مكونات البيئة الطبيعية للإيفاء بمتطلبات المعيشة للمجتمعات الريفية والحضرية وما ينجم عن ذلك من مشكلات متعددة الأبعاد.

محور القضايا البيئية ذات البعد الإقليمي:

تُعد دراسات القضايا البيئية أحد الأهداف الرئيسية لدراسة علم الجغرافيا إذ تعمل تأكيده في مقررات مرحلة البكالوريوس وفي بحوث الدراسات ما بعد

الجامعية. ونظراً لتعدد البيئات بين بيئة طبيعية وبيئة بشرية تتعدد مجالات الدراسات والبحوث فيها كما تتجدد موضوعاتها بتجدد مشاكل البيئة نتيجة لاستغلال الإنسان لمواردها المختلفة لمقابلة متطلباته المتجددة والمتزايدة أو نتيجة لسوء استغلاله لها. ويكثر في السودان القضايا البيئية التي منها ما يرتبط بالعوامل الطبيعية فقط أو بالعوامل الطبيعية والبشرية معاً مثل مشكلة الجفاف والتصحر ومنها ما يرتبط بالبيئة البشرية فقط مثل مشاكل النمو الحضري المتسارع أو الزراعة في البيئات الهشة ذات التعرضية العالية للتغيرات المناخية أو تحول المجتمعات الريفية مثل مجتمعات البدو من حياة الترحال إلى الاستقرار أو نتيجة لتطبيق خطط وسياسات التنمية القائمة على التوسع الزراعي للمحاصيل النقدية في بيئات تعتمد على الزراعة بغرض الاكتفاء الذاتي. في خضم هذه القضايا ساهم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابتكر بعدد مقدر من الأوراق العلمية تمحورت حول الجفاف والتصحر وتدهور الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية والتأثير البيئي للبداءة. ومنذ منتصف الأربعينات من القرن الماضي هدفت سياسات الأرض التي وضعتها الإدارة الاستعمارية وما تلى من حكومات وطنية إلى تهديم البدوين. فقد أوصى تقرير لجنة حفظ التربة لعام 1944 بوجود منافسة مباشرة بين البدوين الرعاة على الأرض مع المزارعين المستقرين ومن الضرورة أن تعتبر السياسات الحكومية حقوق المزارعين ذات أولوية لأن من ينتجون من محاصيل له عائد أكبر بالنسبة لوحدة المساحة من الأرض. وقد أتبع المخططون الوطنيون أنصار توطين البدو نفس السياسة الذين لم يضعوا اعتباراً كاملاً للبدو. وفي أوائل الستينات تطور الاستثمار في الزراعة المطرية الآلية على حساب معظم الأراضي التي تعتمد عليها مجموعات البدو في معظم أجزاء القطر. وقد تسبب هذا بدوره في خلق الصراعات الحادة بين البدو ومالكى المشاريع الزراعية والمجتمعات المستقرة القريبة لمناطق الرعي. وقد تفاقم الوضع أكثر بنشوب الحرب الأهلية التي أنكرت على البدو الحركة التي اعتادوا عليها صوب الجنوب للوصول الى المراعي (Casciarri, et al., 2009). كتب الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابتكر عدة أوراق علمية تعالج موضوع الجفاف والتصحر في السودان وشرح العوامل الطبيعية والبشرية المسببة له وتأثيره على العمران الحضري. فقد أشارت مختلف الدراسات إلى أن حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي ، متضمنة 64 مليون هكتار من التربة، قد تدهورت بدرجات مختلفة وتعتبر النطاقات الأكثر تدهوراً هي النطاقات الجافة

وشبه الجافة حيث يعيش 70 % من سكان السودان (Ayoub.1998). ويؤدي التصحر الذي تتكرر حدوثيته في النطاق الجاف من السودان الذي يقع ضمن منطقة الساحل الأفريقي إلى خلخلة النظام الاقتصادي الريفي القائم على الزراعة المطرية التي تشكل 60 % من الأراضي المزروعة وتوظف 65 % من السكان العاملين في الانتاج الزراعي إلا أن العائدات والانتاجية مهددة بالجفاف والصراعات المدنية ولذلك تساهم بحوالي 16 % فقط من مجمل الناتج القومي الزراعي في العقود الأخيرة (Khalid et al., 2012). انعكس ذلك على المجتمعات الريفية نفسها وعلى المناطق الحضرية القريبة والبعيدة وكان أكثرها تأثراً ولاية الخرطوم وهو ما كتب عنه الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر. لقد تضاعف عدد سكان ولاية الخرطوم 140 مرة خلال الفترة من 1905-2000 وتضاعفت المساحة المعمورة 250 مرة خلال نفس الفترة. وفي حين يتضاعف عدد السكان على المستوى القومي 12 مرة يتضاعف عدد سكان الخرطوم 50 مرة. وشكل سكان إقليم الخرطوم 50.4 % من نسبة سكان الحضر في السودان في عام 1956، ثم 74.4 % في عام 1983، ثم 81.1 % عام 1990 (Abu Sin, et al., 1991). أدى ذلك لتسارع النمو الحضري وظهور المناطق العشوائية في أطراف المدن والضغط على الخدمات المحدودة في تلك المراكز الحضرية. كما تسبب التصحر في تغيير التركيبة السكانية من حيث النوع والعرق ونتج عنه كثير من المشكلات الحادثة والمستمرة. ومن القضايا البحثية المهمة التي تطرق لها الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر موضوع استخدامات الأرض الزراعية وتدهور الموارد الخشبية في جبال النوبة. ففي المناطق الريفية يعتمد المواطنون على مثل هذه الموارد لمقابلة الطلب على الوقود المنزلي وبناء المساكن خاصة وأن هذه المناطق يصعب الوصول إليها بوسائل المواصلات الحديثة بجانب ضعف المستوى الاقتصادي للسكان لمقابلة الصرف على شراء غاز الطبخ وما يستلزمه من توفر لمستلزماته من موقد حديث وقارورة يتجدد ملئها باستمرار. ويرتبط موضوع تدهور الموارد الغابية في تلك المناطق بموضوع استخدامات الأرض بغرض الزراعة وهي في الغالب الزراعة التقليدية التي تقوم على قطع الأشجار لفتح مساحات زراعية جديدة لمقابلة الزيادة السكانية أو لأي غرض اقتصادي آخر. يضم القطاع التقليدي الغالبية العظمى من المزارعين التقليديين في السودان الذين ينتجون لأجل البقاء، وتوجد عدّة أنواع منه ولكنها جميعاً مقيدة بالحد المحصولي الجاف dry-agronomic

boundary (Cox et al., 1979) ويترتب على ذلك زوال تلك الغابات الطبيعية التي يصعب تعويضها في زمن قصير. ينعكس ذلك بالتأكيد على البيئة الطبيعية وعلى السكان وما يليه من نتائج اجتماعية - اقتصادية. لقد تطرق الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابتكر لهذا الموضوع الذي لا تزال حيثياته حادثة في الريف السوداني وقام بربطه بموضوع ذو صلة به وهو الطاقة الريفية والأثر البيئي للمرأة في المناطق شبه الجافة من السودان. فالطاقة الريفية لا تخرج عن مواعين الموارد الطبيعية المتوفرة وأهما المورد الغابي. وبحكم أن المرأة الريفية في النطاق الجاف من السودان هي الجامع collector الرئيس لحطب الوقود للاستخدام المنزلي فبالتالي يظهر أثرها البيئي الواضح في تلك البيئات الهشة مما يتطلب من المخططين في سعيهم للحد من التدهور الغابي بضرورة التعامل مع عنصر المرأة وكيفية توعيته. إن وضع الاعتبار للعنصر البشري في إدارة الموارد بصفة عامة لأمر مهم وأساسي في الإدارة البيئية وهو ما سعى الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابتكر لتأكيد في هذا الجانب البحثي من مساهماته العلمية. وقد ربط الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابتكر هذا الموضوع بموضوع آخر عن علاقة السكان بالبيئة وهي علاقة تأخذ أشكالاً متعددة منها استغلال الموارد الطبيعية لأغراض الحياة والتنمية ومنها ما ينجم من أثار إيجابية أو سلبية تنعكس على البيئة نفسها. وفي هذا النوع من العلاقات بين عنصرين أحدهما مادي والآخر بشري هناك ضرورة لوضع السياسات والاستراتيجيات التي تؤطر لأسس الإستدامة.

يرتبط بموضوعي الجفاف والتصحر في هذه المناطق شبه الجافة من السودان موضوع البداوة في السودان والذي تطرق له الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابتكر في ورقة علمية منفصلة. تعد البداوة نمطاً معيشياً له خصائصه الاقتصادية والاجتماعية في السودان. وتختلف مستويات البداوة بين المجتمعات من البداوة القائمة على التنقل الدائم إلى تلك القائمة على الاستقرار الجزئي في القرى إلى تلك القائمة على ممارسة الزراعة التقليدية والرعي المتنقل المحدود. لقد بذلت الدولة في سعيها لتطوير مجتمعات البدو في السودان باتباع عدة طرق وسياسات نجح بعضها وفشل البعض الآخر. وقد تطرقت خطط التنمية الاقتصادية في السودان وخاصة خطط منتصف الستينات لموضوع البداوة وخصصت له كثير من صفحاتها انطلاقاً من أفكار فلسفية تنموية لتطوير تلك المجتمعات. وبتطرق الأستاذ الدكتور عبد الباقي

عبد الغني بابكر لتلك الموضوعات يكون قد عالج أحد أهم قضايا الاقتصاد الريفي في السودان خاصة وأن تلك المجتمعات قد تعرضت في سنوات تالية لكثير من موجات الجفاف والتصحر وتغيرت كثير من أنماط حركتها المكانية حيث دخلت في نزاعات بعضها مسلحة ترتب عليها بعض المشاكل السياسية مثل مشكلة دارفور حيث كان للبداءة وتغير نمط حركتها المعهود دور كبير في تعقيد تلك المشكلة.

لا ينفك موضوعي الغابات والوقود الريفي مرتبطين بموضوع بحثي آخر قدمه الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر وهو تسجيل الموارد القومية والبنية التحتية في النطاق الجاف المتأثر من السودان بالتطبيق على منطقة الأبيض التي تغطيها الخريطة ربع المليوننة للسودان. وخلال الفترة 1987-2008 ساد التصحر كثيراً في وسط ولاية شمال كردفان فوق إمكانات إعادة نمو النباتات الطبيعية وخاصة في المناطق حول القرى الريفية. وتعتبر عوامل تغير استخدام الأرض وسوء إدارة الموارد الطبيعية بمثابة العوامل القائدة والمؤثرة على إحداث هذا التدهور حيث قدرت مساحة 120,000 كلم مربع بأنها معرضة لمعدلات تصحر يتراوح بين المتوسط والمرتفع (M. Dawelbait, et al., 2012). تمثل منطقة الأبيض تقريباً نهاية الحد الجنوبي للسودان شبه الجاف حيث تكثر معدلات الأمطار جنوبها وتزداد كثافة الغطاء النباتي ويكثر نمط الرعي المستقر حول المراكز الريفية. ومفهوم الموارد القومية موضوع مهم للتخطيط والتنمية الإقليمية وهو واسع يشمل جميع الموارد الطبيعية بأنواعها وتصنيفاتها المختلفة. وتأتي أهمية هذا الموضوع أكثر في اختصاصه بجزء من السودان يتميز بهشاشة نظامه البيئي وبالتالي موارده الطبيعية التي تحتاج لإدارة بيئية متكاملة تعمل على الحفاظ عليها في استغلال متوازن للمجتمعات المحلية مما يساعد على استدامتها. يعتبر هذا من الموضوعات البيئية المستمرة التي تتجدد مع تجدد الأوضاع البيئية واحتياجات المجتمعات للموارد الطبيعية لأغراض التنمية. أما جانب تسجيل البنى التحتية التي تطرق له الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في هذه المناطق فمهم وضروري لتحديد مستويات التنمية الحادثة في البنى التحتية للمشروعات الزراعية والخدمية في القرى والمدن حول مدينة الأبيض المركز الحضري الرئيس في منطقة شمال كردفان.

اهتم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بموضوع الاستدامة الحضرية والتي تناولها في ورقة علمية عنوانها مدينة صديقة للبيئة: دراسة في

الاستدامة الحضرية في العام 2020م. ويتمشى هذا مع المفاهيم الحديثة لتخطيط المدن. فالمدن الحديثة تُنشأ لتكون صديقة للبيئة من حيث توافق تخطيطها وإدارتها مع شروط الاستدامة الحضرية التي تهتم بالقاطنين المعاصرين وفي نفس الوقت تحافظ على بنيتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية مع محيطها الجغرافي القريب والبعيد للأجيال المقبلة. وقد أصبح مثل هذا النمط الحديث من التخطيط الحضري ضرورة لتقليل أثار التغير المناخي. ويحدث هذا في وقت تتسارع فيه وتيرة التحضر وتحول سكان الريف لسكنى المدن. يفتح مثل هذا النوع من البحث العلمي الباب واسعاً لطيف واسع من الباحثين في مجالات العلوم الهندسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية وغيرها من مجالات الاختصاص. والسودان في حوجة شديدة لمثل هذه الأنواع من البحوث أسوة ببقية دول العالم الأخرى.

محور الدراسات التنموية الإقليمية:

وبقدر ما اهتم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بقضايا البيئة اهتم أيضاً بقضايا التنمية في السودان التي تعتبر من القضايا المتجددة في كل المستويات المحلية والقومية وذات صلة وثيقة بموضوعات البيئة التي تناولها في محاور البحوث السابقة. لقد دخل السودان معترك التنمية الحديثة منذ دخول الاستعمار البريطاني إلى البلاد في عام 1898م وتأسيسه لشبكة السكك الحديدية والاتصال ثم إنشائه لمشروع الجزيرة في عام 1924م وقيامه ببناء خزان سنار وشبكة الطرق البرية وظهور المدن الصغيرة والوسيطه بجانب احتلال الخرطوم لمرتبة المركز الحضري الأول في السودان لتصبح المدينة السياسية والإدارية الأولى فيه. لقد أوقعت هذه السياسات التنموية الكثير من التغيرات الاقتصادية الاجتماعية على المجتمعات السودانية الريفية والحضرية وزادت تأثيرات التخطيط التنموي عندما بدأت الحكومات الوطنية في تطبيق العديد من الخطط التنموية المتتابعة منذ منتصف القرن الماضي وحتى برنامج الإقناذ الإقتصادي عام 1990م. وفي العادة تخصص نسب من الميزانية العامة للدولة لقطاعاتها الخدمية المختلفة. ومثال لذلك نجد أن الخطة العشرية 62/1961 - 71/1970 قد خصصت 29,9 % للزراعة والري كما حظيت قطاعات التعدين والصناعة والمواصلات والمرافق العامة والتعليم والصحة بنسب مقدرة من الموازنة العامة (Ministry of Finance and Economic Planning, 1961). ونظراً لاختلاف

طبيعة فلسفة التنمية وتأرجحها بين المدرستين الرأسمالية والاشتراكية، وتأثيرات فلسفة التنمية لدول ما بعد الاستقلال وخروج الاستعمار من قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، فقد تأرجحت خطط التنمية في السودان معها، وبالتالي تباينت التأثيرات المكانية لها مما خلق كثير من المشاكل التنموية التي كانت تحتاج لإجراء البحوث العلمية المتخصصة.

في هذا الإطار العام من القضايا نشر الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر عدداً مقدراً من الأوراق تعالج بعض أهم قضايا التنمية في السودان. أحد تلك الموضوعات هو تحديد الموقع الجغرافي الأمثل للمنشآت الصناعية والذي يعتبر أحد عوامل قيام الصناعة بالإضافة لعوامل أخرى مثل رأس المال والمواد الخام والعمالة وغيرها. ويؤثر هذا العامل تأثيراً كبيراً في الصناعة من حيث مرودها الاقتصادي ومستقبلها. وتسعى الدول النامية سعياً حثيثاً لتفادي خطأ التوضع الصناعي الخطأ وعلى ذلك فإن المساهمة في هذا الموضوع لأمر مهم. لقد ساهم البحث في هذا الجانب بكتابة ورقة علمية تقوم على محاولة تموضع منشأة صناعية في العالم النامي (الموقع الجغرافي). وتنعكس إيجابية هذا الموضوع على السودان كدولة نامية دخلت عالم الصناعة الحديثة منذ منتصف ستينات القرن الماضي حيث نشر البحث في عام 1981م مما يساهم في ما تلى ذلك من جهود لتطوير الصناعة في السودان. وفي بحث متصل بما سبق كتب الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر عن تاريخ وتطور وتوزيع الصناعة في السودان ونشر في المجلة الجغرافية للجمعية الجغرافية المصرية. وفي تناوله أمر مهم فالسرد التاريخي يبين الجوانب الحضارية للمجتمع السوداني وسعيه الحثيث في الفترات التاريخية القديمة والحديثة للدخول في عالم الصناعة مما يؤكد على الدور الحضاري للسودان. أما التطور فيوضح المستوى الحالي للصناعة في السودان من حيث تقدمها ومواكبتها أو تخلفها عن الوضع العالمي مما يفيد في وضع خطط وسياسات التطوير. أما التوزيع الجغرافي فيعكس الصورة العامة لوجود الصناعات أو غيابها ونوعها على المستوى الإقليمي للسودان مما يمكن من تحديد مستوى التنمية الإقليمية في هذا الجانب للعمل على تقليل أو تفادي مشاكل التنمية الإقليمية غير المتوازنة والتي تعتبر من أهم قضايا السودان المعاصر والتي ترتب عليها الكثير من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في بعض أجزاءه. لم يغفل الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر هذا

الجانب المهم فقد اورد بحثاً يهتم بدراسة مشكلة عدم التوازن الإقليمي في السودان وتأثيرها على الهوية القومية. خاصة وأن هناك من يرى المواجهات بين الأفارقة والعرب في وادي النيل كصراع حول القومية، أحدهما متجذر في الأفريقية والآخر في العروبة (Dunstan,1981). فمشكلة التنمية الإقليمية غير المتوازنة تعتبر متلازمة لعملية بدء توقييع التنمية الحديثة القائمة على خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية. وقد بدأت قضية التنمية غير المتوازنة في السودان منذ أن بدأ الاستعمار في استغلال الموارد الطبيعية لبيئات السودان الرطبة نسبياً وغير المكلفة اقتصادياً مقارنة ببيئاته الجافة التي تعتمد على موسمية الأمطار إضافة لبعدها الجغرافي وارتفاع تكلفة استغلالها مقارنة بالعائد الاقتصادي. واستمرت حكومات ما بعد الاستقلال في وضع خطط التنمية القومية التي تشمل خطاً للتنمية الإقليمية تركز أكثر على مواصلة التنمية في المناطق التي عمل الاستعمار على استغلالها مسبقاً. ولكن هذا لا يعني عدم قيام مشاريع في البيئات الجافة وشبه الجافة في السودان فهناك مشاريع تطوير حزام الصمغ العربي وتوطين الرحل وتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان وتحسين نسل الحيوان ومشاريع إنشاء المدارس والجامعات. ولاختلاف ايقاع وتيرة مردودات التنمية المكانية وتباينها لأسباب مختلفة تفاقمت مشاكل عدم التوازن الإقليمي في التنمية. وقد طبق الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر مفهوم عدم التوازن الإقليمي في التنمية في السودان بدراسة بعض أنماطه في منطقة جبال النوبة وتأثيرها على البنية المكانية القومية في السودان. فبالإضافة لما سبق ذكره من مردودات غير إيجابية للتنمية الإقليمية غير المتوازنة فإن تأثيرها على البنية المكانية القومية في السودان يعتبر تأثيراً ذا أبعاد آنية ومستقبلية. فالسودان مثل بقية الدول من حيث منظور الجغرافيا السياسية يمتلك بنية مكانية لها حدودها الجغرافية الدولية ومواردها الطبيعية والبشرية وعلى ذلك تتحدد كينونته المكانية على خريطة العالم السياسية. وداخل هذه الكينونة السياسية تُوقع المشاريع التنموية المختلفة والتي إن كانت غير متوازنة ستؤدي لما سبق الإشارة إليه من جوانب غير إيجابية. ويمكن لذلك أن يؤثر على بنية السودان المكانية الآنية في ما يترتب عليه من نتائج ترتبط بحركة السكان والهجرة وتغير طبيعة المجتمعات الريفية ومشاكل الحضر وإعادة توزيع العرقيات والتمازج بينها وغير ذلك من التأثيرات المدروسة. وفي مآلات المستقبل قد يخلق كينونة سياسية مغايرة في كثير من جوانبها الاقتصادية

الاجتماعية لما هو موجود الآن. وهناك جانب ذو صلة بهذا الموضوع لم يغفله الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر وهو موضوع الهوية. فقد كتب موضوعات تناولت التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية وسط النوبة المهاجرين في الخرطوم وأم درمان مع الاعتبار لصلاتهم مع قرأهم في موطنهم، بجانب كتابة موضوع عن الصحة والهوية في السودان، ومشكلة عدم التوازن الإقليمي في السودان وتأثيرها على الهوية القومية الذي سبق الإشارة إليه. فقد قام بدراسة مجموعات النوبة التي تقطن في أطراف مدينة أم درمان وداخل المكون العشوائي في قلب أم درمان القديمة «منطقة القماير» ضمن المشروع الألماني لدراسة تغيرات الهوية في السودان. ففي العادة يكتسب المهاجرون الكثير من الخصائص الثقافية للمواطن الجغرافية التي يهاجرون إليها ثم ينقلونها لمواطنهم في زياراتهم السنوية أو الزيارات المتباعدة. ويسهم ذلك بالتأكيد في إحداث التغير الثقافي في تلك المجتمعات خاصة في أحوال طغيان النمط الثقافي للمركز الحضري المهيمن وهو في هذه الحالة قد يكون المدنية الرئيسة في الدولة أو في الإقليم. وقد تدخل تلك المجتمعات في الصراع بين الإرث الثقافي الممتد لتلك المجتمعات والمد الثقافي الحداثي ويحدث كثير من النتائج التي تعتبر دراستها أمراً مهماً في الحفاظ على الكينونة السياسية للدولة. وبذلك تلعب المراكز الحضرية دوراً واضحاً في التأثير على هوية (وهي أحد الخصائص الاجتماعية) المجتمعات الريفية ولا يقتصر ذلك الدور على المراكز الحضرية الكبيرة بل يشمل الصغير منها ولا يقتصر على جانب الهوية فقط بل يشمل الحياة الاقتصادية أيضاً. ولتأكيد هذا الدور بصورة عامة أورد الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر عنواناً: «المدن الصغيرة في السودان ودورها في التنمية الاقتصادية- الاجتماعية». وبذلك تخدم المدن الصغيرة دور أقطاب النمو التي تؤثر على محيطها الجغرافي لنشر التحديث innovation في المجتمعات الريفية ومن أهم جوانبه نقل التكنولوجيا الزراعية بإدخال أساليب الزراعة الحديثة وتربية الحيوان بادخال الأنسال المحسنة، وتطوير الصناعات التقليدية، وغيرها من المجالات.

تحتاج معالجة قضايا عدم التوازن الإقليمي وقضايا الهوية القومية إلى وجود إدارة إقليمية متخصصة وهذا ما عالجه الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في موضوع منفصل تحت نفس العنوان. وتعتبر الإدارة الإقليمية أحد أذرع الحكومات المحلية الإقليمية ومكون رئيس من مكونات

الحكم الإقليمي في السودان. لقد بدأ تطبيق هذا النمط من الحكم الإقليمي منذ بداية سبعينات القرن الماضي وأحدث تحولاً كبيراً عمل على نقل الكثير من صلاحيات الإدارة الأهلية الموروثة تاريخياً في المجتمعات الريفية إلى إدارة الحكم المحلي حيث كان تم تقسيم السودان إلى أقاليم إدارية كبيرة استوعب كل إقليم عدداً من المحافظات provinces السابقة التي وجدت منذ زمن الاستعمار البريطاني. ومثال لذلك فقد شمل الإقليم الأوسط كل من محافظات النيل الأزرق والنيل الأبيض وسنار والدمازين. وبتقليص الظل الإداري تمكن نظام الحكم الإقليمي من المضي قدماً في تنفيذ توجهاته التي لا تخرج عن معالجة قضايا التنمية ومن ضمنها كفاءة النظام الإدارة المحلي المتصق بقضايا المواطنين وقضايا بيئاتهم المحلية المختلفة.

تساهم الصناعة في الاقتصاد الكلي للدولة إلا أن دراسة دور الصناعات الريفية في البيئات الجافة وشبه الجافة من السودان فيه تخصصية أكثر في جانبه البحثي والذي عمل الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر على دراسته دراسة جغرافية. من المعروف أن المجتمعات الريفية تمارس أنماطاً من الصناعات الريفية القائمة على الموارد الطبيعية المتاحة مثل الأخشاب وجلود الحيوانات ومنتجاتها من الألبان وغيرها. وتسهم هذه الصناعات في زيادة الدخل النقدي لهذه الأسر خاصة بعد إنتهاء موسم الحصاد ودخول تلك المجتمعات في حالى سبات اقتصادي. كما تعتمد عليها كثير من الأسر الريفية ويرتبط بها الصناعات النسوية التي تقوم على عمالة الأسرة من الأبناء. ويعتبر دعم مثل هذه الأنشطة الاقتصادية التقليدية بمثابة دعم لاقتصاد الأسرة family economy الذي ينتشر في كثير من الدول مثل الهند التي تعمل الأسر «الحضرية» على زيادة مصادر دخلها النقدي بالعمل من منازلهم في جميع أجزاء الحواسيب المحمولة والمكتبية لشركات إنتاج الالكترونيات العالمية. ويأتي تميز هذا النوع من البحوث أكثر في اختصاصه بدراسة تأثير الصناعات الريفية في بيئة تتميز بالجفاف أو شبه الجفاف وعلى ذلك تغطي مناطق واسعة في شمال ووسط السودان بجانب توضيح اثرها البيئي المتمثل في قطع الأخشاب للحصول على المواد الخام الأولية أو تربية الحيوان بكميات تفوق الطاقة الاستيعابية للمرعي مما يزيد من معدلات الزحف الصحراوي أو فقدان البيئة لمكوناتها العضوية المختلفة. ويرتبط بموضوع الصناعة موضع الطاقة في السودان وهي أحد مدخلات الصناعة الرئيسة التي بدونها لا يمكن لأي

صناعة أن تقوم حتى ولو توفرت جميع المدخلات الأخرى. ولا يقتصر موضوع الطاقة على الصناعة فقط بل يمتد ليشمل جميع نواحي الحياة المعاصرة في الحضر والريف وفي المشروعات الزراعية الحديثة. ويرتبط بموضوع الطاقة على المستوى الكبير ارتباطها بالمستوى الدقيق عند مستوى المجتمعات المحلية. وقد تطرق الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر لهذا الموضوع تحت عنوان «الطاقة المنزلية الريفية في جبال النوبة» لتوضيح أهمية معالجة مثل هذه القضايا المرتبطة بالتنمية الريفية المحلية في الحفاظ على الموارد الطبيعية وخاصة استخدام الأخشاب في توفير الطاقة للأسر الريفية. وقد رُبط هذا الجانب بموضوع مستقل أفردته الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر تحت عنوان «الموارد الخشبية واستخداماتها في جبال النوبة». يعطي هذا تقييماً متكاملًا لوضعية مصادر الطاقة الريفية وطرق استخداماتها ومخاطر الإفراط في الاستغلال غير المرشد لهذه الموارد المعرضة لمخاطر التغيرات البيئية الحادثة في المناطق الجافة وشبه الجافة في السودان.

يعتبر مشروع الجزيرة مثلاً واضحاً لتوقيع التنمية في المناطق السهلة الاستغلال وذات المردود الاقتصادي المرتفع لسهولة ريه بنظام الراحة ولقربه من خطوط المواصلات وموانئ التصدير. ورغم أنه يتمتع بالتربة الخصبة التي تصنف على أنها فيرتيسول في ثلاثة من النظم العالمية لتصنيف التربة (Blockhuis, 1993) وبنظام ري دائم حيث يعتمد على سد سنار على النيل الأزرق إلا أن المنطقة من ناحية جغرافية تقع ضمن النطاق شبه الجاف في السودان. قد يرتبط بذلك الكثير من المشاكل البيئية ولكن بحكم أنه منظومة اقتصادية تتضمن الكثير من العمليات الاقتصادية ويشمل منظومة من المكون البشري فمن الضرورة أن توجد مشاكل تأخذ أشكالاً مختلفة. لقد عالج الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بعض جوانب هذه المشاكل من منظور تنموي في بحث أفردته تحت عنوان «مشاكل التنمية في مشروع الجزيرة الواقع في النطاق الجاف من قارة أفريقيا». وبقدر ما توجد مشاكل ترتبط بالمشروعات الزراعية الكبيرة في السودان هناك أيضاً كثير من المشاكل التي ترتبط بالنمو الحضري وظهور المدن الكبيرة منها مشاكل التدهور البيئي للمدن وانتشار السكن العشوائي والتسول والفقر الحضري. ومن أبرز مظاهر الفقر الحضري ما يرتبط بالأوضاع التغذوية لقاطني الحضر. وقد تناول الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر هذا الجانب بتقييمه «للوضع

التغذوي واستراتيجيات المعيشة في مدينة أمدرمان». وتسهم مثل هذه الدراسات في تحديد مواقع الفقر الغذائي داخل المركب الحضري وأسبابه خاصة في ظل موجات الهجرة المتسارعة من الريف إلى الحضر في السودان وتسارع وتيرة سكن المدن في السودان. كما تسهم مثل هذه الدراسات في وضع الاستراتيجيات لتفادي مشاكل سوء التغذية وسط الأطفال أو ما تسببه من مشاكل ترتبط بترك الأطفال للمدرسة والانخراط في عمالة الأطفال التي لا تجوزها الأعراف والقوانين. لقد ظلت مشكلة نقص الغذاء وسط سكان الحضر بعدم حصولهم على الكميات الكافية منه وصعوبة مقابلة تكاليفه المالية المرتفعة بجانب صعوبة الوصول إليه وهو ما يعرف بثلاثية الإتاحة، والإستطاعة، وأمكانية الاتصال availability, affordability, accessibility متجددة لأسباب تردي الأحوال الاقتصادية للبلاد. ويصدق ذلك ما أعقب قيام ثورة ديسمبر 2018 ودخول السودان في حالة تحول سياسي واقتصادي انعكس على سكان المدن بصفة عامة. لقد أصبح الحصول على المتطلبات الغذائية يفوق القدرة الاقتصادية لمعظم الأسر مما ترتب عليه باتباع استراتيجيات للمعيشة أتخذت أشكالاً عديدة.

مجالات وملامح البحث في قضايا التعليم العالي في السودان والعالم العربي :

من وقائع المقابلة الشخصية مع الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بتاريخ 7 ديسمبر 2021 اتضح أن من الأسباب الرئيسة وراء اهتمامه بالكتابة في موضوعات وقضايا التعليم العالي في السودان والعالم العربي هو اختياره لتولي عدداً من الإدارات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، منها إدارة التعليم الأهلي والأجنبي، ورئيساً ومؤسساً لهيئة التقويم والاعتماد والجودة بالوزارة بالإضافة لعضويته للمجلس القومي للتعليم العالي. وفي جميع هذه المناصب والعضويات رأى عن كثب تعقيدية مشاكل هذا القطاع من التعليم حيث عمل للمساعدة في حلها أو تطوير قطاعاته. وقد وضح هذا من تنوع بحوثه في مجالي الاعتماد والجودة وتأليف الكتب الجامعية. لقد ساعد هذا في خلق قنوات صلة بمؤسسات التعليم العالي العالمية والإقليمية مثل اليونسكو والعمل في عضوية Global network for Innovation التي تهتم بالجانب البحثي لتطوير التعليم العالي في العالم. ونتيجة لكثرة وتعقيد مشاكل التعليم العالي

فقد اتجهت الاهتمامات البحثية للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر نحوه أكثر من الاتجاه نحو البحث الجغرافي، ولكن من المؤكد أن كليهما يعمل لتحقيق التنمية البشرية.

يعتبر التعليم العالي الرافد الرئيس للكوادر المؤهلة علمياً والمدرّبة تدريباً فنياً لشغل الوظائف المدنية في الدولة الحديثة. وبحكم أن التعليم العالي جسم متحرك يعمل للاستجابة لمتطلبات المجتمع وحجته للوظائف المدنية فمن المحتّم أن يتطلب التحديث والمواكبة وأن يواجه بالكثير من القضايا والمشكلات في محاولات الاستجابة لتلك المتطلبات. ويحتاج التعليم العالي أن يتطور في وظيفته بآلا تقتصر على تقديم المعرفة ونقلها والتدريس والبحث بل لا بد من إضافة التعليم الذاتي والتربية المستمرة والتعلم مدى الحياة وإقامة قواعد التعاون والحوار والسلام العالمي (عوض الله، 2011).

شهد السودان منذ عام 1994م تغيرات جوهرية في بنية وفلسفة التعليم العالي. فقد تم التوسع في الجامعات الحكومية والخاصة والكليات الأهلية على مستوى أقاليم السودان المختلفة. ونتج من ذلك كثير من القضايا التي أثرت تأثيراً كبيراً على مخرجاته وعلى سوق العمل الداخلي والخارجي. كما ونتيجة للتأثيرات الخارجية وضرورة وجود موقع بين الجامعات العالمية في جوانب التصنيف الذي يتطلب بيئة داخلية وخارجية متكاملة بغرض الاعتماد العالمي فقد استجبت بالمثل الكثير من القضايا التي تحتاج للدراسة والبحث والتقصي. ساهم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بعدد كبير من البحوث في قضايا التعليم العالي تراوحت بين النظم واللوائح والجودة والاعتماد والتعليم الجامعي الأهلي والخاص وقضايا كليات التربية بالجامعات السودانية التي تحتاج للبحث عن التجارب الذاتية وتجارب الآخرين في تعليم المعلمين (حمود، 2005)، بجانب تأليف الكتب المرجعية، وغيرها مما سيرد تفصيله. ففي جانب نظم التقييم الأكاديمي لطلاب البكالوريوس هناك بحث تحت عنوان «نظام الوحدات الدراسية وإمكانات تطبيقه في الجامعات السودانية». ونظام الوحدات الدراسية course unit system هو نظام أكاديمي أمريكي النشأة يقوم على فلسفة أهم معالمها عدم التقيد بحد أعلى للسنوات الدراسية الجامعية إذ يستطيع الطالب التخرج في ثلاثة أعوام بدلاً عن أربعة أو خمسة أعوام شريطة إستيفاء متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس باكماله للساعات المعتمدة. كما يقوم على تقديم المقررات الدراسية لكل الطلاب خلال العام الجامعي

المحدد أو من خلال الفصول الصيفية في فترة العطلة بين نهاية وبداية عام دراسي جامعي. وهو نظام يحتاج لامكانيات مادية وأكاديمية متكاملة. وقد أدخل هذا النظام أول الأمر في جامعة الجزيرة ومنها انتقل لكلية التربية جامعة الخرطوم ثم أصبح سائداً في معظم الجامعات الحكومية والأهلية. ويمكن اعتبار الكتابة في مثل هذه المواضيع بمثابة مواكبة للتغيرات العالمية في التعليم الجامعي وعدم الإنغلاق على الموروث القديم من نظم. وفي جانب يرتبط بهذا الموضوع أفرد الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر دراسة بعنوان «تقييم الطلاب عند مستوى التعليم الجامعي». ويعتبر هذا موضوعاً مهماً لأنه يساهم في تحديد مستوي مخرجات outcomes مؤسسات التعليم العالي ومدى قدرتها على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المحلي والخارجي. وتقييم الطلاب هو عملية مستمرة نتيجة للتطور العلمي المتسارع وتغير سوق العمل الذي أصبح سوقاً عالمياً يحتاج للمواكبة عن طريق التقييم المستمر لمخرجات التعليم العالي المتمثلة في الطلاب الخريجون والذي يحتاج لتقييمهم الأكاديمي أثناء فترة دراستهم الجامعية. ويتطلب هذا الموضوع أيضاً التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس الجامعي الذي لم يغفله الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في توجّهاته البحثية. فتطوير الموارد البشرية human resource development “HRD” في مؤسسات التعليم العالي وخاصة أعضاء هيئة التدريس أصبح أمراً مهماً وذو ضرورة تملّوها متطلبات الواقع وتحديات المواكبة. فالتعليم العالي لا يمكنه التطور إلا بتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيه من أطر بشرية إدارية وفنية. يتطلب هذا التأهيل الجيد في مستوى الماجستير والدكتوراه والدورات الحتمية والدورات المستمرة والزيارات الخارجية لمؤسسات أجنبية وخلق العلاقات البحثية مع النظراء. وقد أشار الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في ورقة علمية منفصلة عن «دور تصميم المناهج في تحسين الأداء لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي». يقوم تصميم المناهج على أسس علمية متعارف عليها عالمياً حيث تساعد عضو هيئة التدريس في تحقيق أهداف المقرر الدراسي وكيفية تنفيذه وتوقع مخرجاته النهائية للطلاب. وبذلك يخدم كخارطة طريق توجه العملية التعليمية لتحقيق أهدافها. ويبدأ تصميم المناهج على مستوى الأقسام في الكليات حيث يشترك في تصميمها أعضاء هيئة التدريس وفق مرشدات الجامعة التي تبنى على قيمها وأهدافها ورسالتها في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية السياسية للدولة.

من المواضيع المهمة التي تطرق لها الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر موضوع «ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي». وتأتي أهمية هذا الأمر لاشتماله على جميع نواحي البيئة الداخلية والخارجية والمخرجات النهائية لتلك المؤسسات. وتدخل هذه المعايير في تصنيف الجامعات على المستوى الإقليمي والعالمي حيث تعطى مرتبة rank بين الجامعات. ولهذا التصنيف دور إيجابي في رفع المرتبة العلمية للجامعة المعنية ولأعضاء هيئة التدريس العاملين فيها ولخريجوها في المنافسة في سوق العمل. لقد تطرق الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر لهذا الموضوع في بحوث منفصلة شملت المستوى العالمي، منها «ضمان الجودة للتعليم العالي العابر للحدود» و «الاعتماد للجودة: ما المخاطرة؟»، و «الجودة في الدراسات بعد الجامعية»، كما كتب مقالين آخرين عن «تطوير المنهج الجامعي لأجل الجودة والأداء الفعال» و «نموذج مقترح لتقييم مؤسسات التعليم العالي». أما على مستوى السودان حيث كانت عناوين تلك البحوث «ضمان الجودة في السودان: المفهوم، التطور، العمليات والتحديات»، و «ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في السودان»، و «ضمان الجودة في التعليم العالي» و «النموذج السوداني لضمان الجودة»، و «التقييم والاعتماد في التعليم العالي، الكتاب المصدر للتقييم الداخلي (مرشد يدوي لوحدة التقييم الداخلي في مؤسسات التعليم العالي)». وتأتي أهمية دراسة الجودة في مؤسسات التعليم العالي لتفادي ضعف ارتباط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل وفي عدم اسهامها في التنمية (عوض الله، 2007). كما كتب الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر عن «ضمان الجودة والاعتماد على مستوى كليات التربية في السودان»، و «كلية التربية في جامعة المستقبل» و «مشاكل تطوير البحث التربوي في السودان» و «تأثير التغيرات الحديثة في منهج التعليم العام على برامج كليات التربية في السودان» و «دور كليات التربية في التدريب النوعي للمعلمين»، و «الاتجاهات الحديثة في تدريس العلوم الاجتماعية» «مما يسهم في تحسين نوعية الطالب/المعلم/الخريج. وقد شهدت كليات التربية التي تم إنشاؤها منذ عام 1994م الكثير من المشكلات التي تحتاج لدراسات ميدانية لإيجاد الحلول لها. كما كتب موضوعات عن التعليم العالي الحكومي وغير الحكومي في السودان شملت «تطوير قدرات مدير الجامعة في السودان» و «التعليم العالي ودوره في تطوير قطاع التعليم العام» و «التعليم العالي في السودان: السياسات والتوجهات والأدوار»، و «التعليم العالي غير

الحكومي في السودان: التوجهات والموضوعات والمشاكل». وتعتبر قضية الاعتماد من القضايا السارية في التعليم العالي في السودان خاصة وأن الإطار الأكاديمي للاعتماد غير واضح، وهناك ضعف في البحث العلمي وأن عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم قليل مقارنة بعدد الطلاب وعدم وجود شبكات لربط الجامعات معلوماتياً وضعف إدارة الجامعات بالانتاج وعدم مقدرة الخريج على المنافسة في الأسواق العالمية وهناك ضعف في الموارد المالية وميزانيات البحث العلمي (عوض الله، 2008).

اهتم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بقضايا التعليم الجامعي على مستوى العالم العربي حيث كتب موضوعات في « نحو مبدأ جديد للتعليم العالي في الدول العربية » و « التعليم العالي في الإقليم العربي: بعض التوجهات والتحديات » و « ترخيص ورقابة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الدول العربية ». وعلى مستوى الدول العربية كتب الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بحوث منفصلة عن « ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي في الإقليم العربي » و « التعليم العالي، العولمة و ضمان الجودة في الدول العربية » و « ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في الإقليم العربي » و « ضمان الجودة في الجامعات العربية » و « مجهودات ضمان جودة التعليم العالي في الأقطار العربية »، و « الجودة في الدراسات بعد الجامعية ».

تسارعت وتيرة إدخال التعليم الجامعي المفتوح open university education والتعليم عن بعد distance learning في شتى أنحاء العالم حيث أصبح موازياً للتعليم الجامعي النظامي ومكملاً له في تعليم بعض العلوم وخاصة العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي السودان توجد جامعة مفتوحة واحدة وعدد من كليات التعليم عن بعد في بعض الجامعات بجانب فرع للجامعة العربية المفتوحة ومقرها الكويت. وقد أتت هذه المؤسسات التعليمية استجابة للتطور التقني والانفجار المعرفي في جميع المجالات حيث ظهرت الجامعات الافتراضية، التعليم المدمج، التعليم عن بعد، التعليم الإلكتروني بمهناه الشامل بما فيها التقويم الإلكتروني (حسب سيدو و موسى، 2019) لقد ساهم الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في مجال التعليم المفتوح بكتابة بعض الموضوعات منها « تقييم المؤهلات المتحصل عليها عبر التعليم عن بعد » و « ممارسة التدريس: كتاب مصدر للمعلمين والطلاب برنامج التربية الجامعة العربية المفتوحة الكويت » و « كتب جغرافية مصممة للتعليم المفتوح (وحدة

التعليم المفتوح جامعة وادي النيل مركز جرش الأردن 1998-2002» و مجموعة كتب عن «التنمية والتخطيط الإقليمي، وتفسير الخرائط والصور الجوية، وطرق البحث في الجغرافيا». وهناك بعض الكتب المرجعية التي قام الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بتأليفها مثل «دراسة جغرافية للنيجر» و «الكتاب المصدر للتربية السودانية» و «أسس تفسير الخرائط والصور الجوية بالاشتراك». وفي مجملها تسهم في توفير المصدر المعلوماتي لطلاب التعليم المفتوح في العالم العربي وفي السودان خاصة وقد أصبحت مثل هذه المؤلفات مرجعاً لكثير من طلاب التعليم النظامي الحكومي والأهلي.

مجالات وملامح البحث في قضايا التعليم العام :

في البدء قد يتبادر سؤال هنا وهو: ما دوافع الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر من الكتابة في موضوعات تلي التعليم العام رغماً عن تخصصه الرئيس والاهتمام بقضايا التعليم العالي التي سبق ذكرها؟ من وقائع المقابلة الشخصية مع الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بتاريخ 7 ديسمبر 2021 نجد الأجوبة على هذا السؤال:

عمل الاستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في بواكير حياته العملية معلماً بالمرحلة الوسطى في أوائل الستينات ثم معلماً بالمرحلة الثانوية بعد تخرجه مباشرة من معهد المعلمين العالي. لقد أفادته تجربتين في تلمس قضايا تلك المرحلة من التعليم وفي بلورة الخلفية العلمية والعملية التي تعين في تلمس قضاياها.

المشاركة في وضع امتحانات الشهادة السودانية لمادة الجغرافيا لمدة إثنين وعشرون عاماً بدءاً من عام 1978 وحتى عام 1998م. وقد تفيد مثل تلك التجربة في تتبع تطور المناهج ومن ثم المساهمة في تطويرها.

ساعدت هذه الأوضاع في استعانة وزارة التربية والتعليم بالأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في مختلف اللجان التي تم تكوينها لمراجعة جميع مناهج المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم الأساسي عند البدء في تطبيق المنهج المحوري.

يعتبر التعليم العام محور التغير الاقتصادي - الاجتماعي ورافد الكوادر البشرية لمؤسسات التعليم العالي بجانب دوره الريادي في تطوير المجتمعات في إزالة الأمية والجهل. ولذلك فقد أصبح مثار اهتمام جميع الأمم حيث تخصص

له الميزانيات السنوية للصرف والتي أصبحت مقياساً يقيس تقدم الأمم لأنه يمكن من تحقيق مستوى جيد من جودة التعليم العام. ويعتبر قطاع التعليم العام أكثر قطاعات الدولة عرضة للتغيرات نتيجة للتغيرات المتسارعة التي تطرأ على فلسفة التعليم من حيث المناهج وتدريب المعلمين والإشراف التربوي خاصة ومع التغيرات السياسية وما يرتبط بها من موجات التصحيح. لم يغفل الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر هذه الجوانب حيث أخذت جزءاً مقدراً من اهتماماته البحثية. ويعتبر موضوع تدريب المعلمين وإعدادهم عبارة عن برامج تم إنشاؤها لإعداد المعلمين للمدارس عن مستويي المرحلة الابتدائية والثانوية (Britannica, 2019). ويتمثل دور المعلم في صناعة القرارات الذكية الرسمية وغير الرسمية لتحقيق مختلف المخرجات مع الطلاب ولأجلهم في مختلف الفصول المدرسية (UNESCO, 1990). وفي السودان أكدت الاستراتيجية القومية الشاملة في عام 1994م والاستراتيجية ربع القرنية للتعليم في السودان على تدريب المعلم لتحقيق قدرات أكاديمية، مهنية، سلوكية عالية للمعلمين (Abushanab, 1993). وفي هذا الإطار فقد كتب الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في جانب تدريب المعلمين التعليم العام عدّة موضوعات شملت «تدريب معلمي التعليم الأساسي واعتماد شهادته» و «تدريب المعلم بين الدور التنظيمي والتعلم الذاتي المستمر» و «تدريب معلمي المرحلة الثانوية في ضوء المنهج المدرسي الجديد» و «استخدام التصميم التربوي التعليمي للتدريب أثناء الخدمة لمعلمي المدارس الثانوية» و «نحو توجيه تربوي فعّال في التعليم العام». ويرتبط موضوع تدريب المعلمين بموضوع تمهين التعليم أو مهنية التعليم» أسوة بالمهن الأخرى مثل المهن الطبية والهندسية والعسكرية وغيرها مما يؤكد أن التعليم «مهنة» وليست «حرفة» كما يفهم البعض بحيث يمكن لأي فرد أو خريج أن يصبح «مُعَلِّماً». لقد كان امتهان مهنة التدريس في الماضي يتم عبر قنوات رسمية «مهنية» ترتبط باختيار المعلمين خريجو كليات التربية أو معاهد إعداد وتأهيل المعلمين التابعة لوزارة التربية والتعليم إلا أنه في كثير من الأحيان كان يتم تعيين المعلمين من حملة الشهادة الثانوية السودانية دون تدريبهم أو من خريجي كليتي العلوم والآداب والزراعة مباشرة. ويتعارض هذا مع المفاهيم التربوية التي لا تقتصر فقط على دخول الفصل وشرح الدرس بل تمتد لتشمل الإرشاد والتوجيه المدرسي والأنشطة المدرسية بجانب الإعداد الفني للدرس وطرائق التدريس المناسبة لكل درس. لقد انعكس ذلك سلباً

على العملية التعليمية مما تطلب التفكير في إيجاد حل لذلك. وأسوة بالدول الأخرى في المحيطين الإقليمي والعالمي تم إنشاء مجلس المهن التربوية والتعليمية بقرار رئاسي حدد تبعيته لمجلس الوزراء مباشرة. ومن المهام الأساسية لهذا المجلس اختيار المعلمين من خريجي كليات التربية ومن حملة الدبلوم العالي في التربية من خريجي كليتي العلوم والآداب بعد خضوعهم لامتحانات تحريرية في تخصصاتهم وفي العلوم التربوية والمعلومات العامة ليتم اختيار الناجحين منهم للعمل في مهنة التدريس بعد منحهم رخصة مزاولة مهنة التدريس والتي تجدد كل أربعة أعوام بعد حضور دورات تربوية في المركز القومي لتدريب المعلمين. تطرق الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في عدد من الموضوعات لموضع التمهين حيث كتب « مهنية التدريس » و « النموذج السوداني في ترخيص المعلمين وتسجيلهم » و « معايير التمهين لمهنة التعليم ». لقد أسهم هذا المجلس في حفظ حقوق خريجي كليات التربية بالتعيين في وظيفة «المعلم» في المرحلة الثانوية ومرحلة التعليم الأساسي وأوقف التغول على «المهنة» من آخرين كانوا يرون أن «التعليم» يمكن أن يلجه أي «خريج» من أي من كليات الجامعة بحجة أن الكثير من معلمهم في المدارس لم يكونوا من خريجي كليات التربية وفي نفس الوقت تميزوا بالأداء التدريسي الجيد، وهذا ما يؤكد اقتضار فهمهم «للتعليم» في مجال «التدريس» فقط بينما «التربية أو التعليم» لها مجالات متعددة لا يسعنا ذكرها هنا. بجانب ذلك فقد نشر هذه المجلس الوعي وسط خريجي كليات التربية بأن» ليس أي خريج من كليات التربية هو معلم بالضرورة» أو «أنه صلح لمهنة التعليم بحكم الشهادة الجامعية». وقد أكد ذلك عملية الامتحانات التي يجريها المجلس وما تمخض عنها من استبعاد الكثيرين من خريجي كليات التربية. وبالطبع سيفيد هذا في أن تلتفت كليات التربية إلى ضرورة إدخال المعايير الشخصية والعلمية عند قبول الطلاب فيها من المرحلة الثانوية. لقد أصبح المجلس يحتل مكانته مثله وبقيّة المجالس المهنية الأخرى مما يساعد في المستقبل في تطوير مهنة التعليم.

وفي جانب المناهج كتب حول «حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام» و «برنامج جغرافية العالم الإسلامي في المنهج المدرسي للمملكة العربية السعودية- دراسة نقدية» و «بعض مشاكل تدريس الجغرافية في التعليم العام في السودان». وتعتبر الكتابة في طرائق التدريس من أهم الموضوعات ذات الصلة بفعالية تطبيق المناهج المدرسية. فهذه الطرائق متجددة وتختلف

حسب طبيعة المادة المدرسية بل وتختلف حسب طبيعة الدروس داخل المادة المدرسية نفسها. ويعتبر افتقار المعلم لطرائق التدريس الحديثة لعدم مواكبة مستجداتها من أهم أسباب فقر الحصة المدرسية وعدم استيعاب الدروس من قبل الطلاب. وتعمل الدول على تفادي مثل هذه المشاكل عن طريق التدريب المستمر للمعلمين. وقد عمل السودان على حل هذه المشكلة بإنشاء المركز القومي لتدريب المعلمين حيث يجلس المعلمون لدورات تدريبية كل أربعة أعوام وبعد إنتهاءها يجدد للمعلم رخصة تجديد مزاولة مهنة التدريس بالتنسيق مع مجلس المهن التربوية والتعليمية الذي شارك الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر بكتابة عدد من الموضوعات العلمية حول تمهين التعليم في السودان كما سبق الإشارة له.

شارك الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في تأليف بعض الكتب المنهجية لمادة الجغرافيا في المرحلة الثانوية منذ عام 1989م. وقد تزامن ذلك مع إدخال المنهج المحوري في التعليم العام القائم على المحاور المعرفية التي تجمع عدداً من العلوم في محور واحد مثل محور الإنسان والكون الذي يجمع العلوم والجغرافيا والتاريخ معاً. وقد ظهر تطبيق ذلك المنهج جلياً في مرحلة التعليم الأساسي بينما ظل منهج المرحلة الثانوية قائماً على منهج المواد المدرسية المنفصلة إذ تدرس كل مادة على حدة. أَلَّف الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر عدداً من الكتب بالاشتراك مع آخرين شملت «كتاب الصف الأول: أسس الجغرافيا وقراءة الخرائط» و «كتاب الصف الثاني: خرائط التوزيعات»، و «الجغرافيا الإقليمية - السودان» و «كتاب الصف الثالث الاستشعار عن بعد»، وكتاب «الجغرافيا الاقتصادية، مشاكل عالمية». كما ساهم في تأليف «الأطلس المدرسي» ووضع «تسعة خرائط حائطية لمواضيع مختلفة للجغرافيا الاقتصادية للسودان». ويلاحظ أن هذا المنهج الحديث قد تطرق لموضوعات ودروس تعتبر مهمة إذ تؤسس لدراسة الجغرافيا في المرحلة الجامعية ومنها دروس عن خرائط التوزيعات والاستشعار عن بعد وغيرها.

ملخص الخصائص العامة للنشر العلمي :

من استطلاع وتحليل موضوعات البحث العلمي للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر يمكن أن تتضح مجالات وملامح بحوثه في الآتي:-
تنوع مجالات البحث العلمي حيث شملت التخصص الرئيس (علم

(الجغرافيا) وقضايا التعليم العام والتعليم العالي.
تنوع الموضوعات داخل التخصص الرئيس للباحث حيث ركزت على مناقشة قضايا السودان البيئية والتنموية ووضع الحلول العملية لها.
تنوع الموضوعات التي عالجت قضايا التعليم العالي بين النظم واللوائح والجودة والاعتماد والتعليم الأهلي والخاص وقضايا كليات التربية بالجامعات السودانية وتأليف الكتب المرجعية.
تنوع الموضوعات التي اهتمت بقضايا التعليم العام بين قضايا تدريب المعلمين وتمهين التعليم والمناهج وتأليف الكتب المدرسية.
يواكب المحتوى العلمي للموضوعات مستجدات البحث العلمي وقضاياها «مجارات التحولات والاهتمامات البحثية المتجددة» مما يعطيها صفة الاستمرارية.
من المؤكد أن هذه الجهود العلمية لها مردودات في الجوانب التي عالجت قضاياها، وهنا يمكن أن نشير لبعضها، وليس لجميعها:-
توفير قاعد بيانات جغرافية لكثير من القضايا البيئية ومشاكل التنمية في السودان تساعد في استكشافها ووضع البرامج والخطط لحلها أو تخفيف وطأتها.
المساهمة في التدريس الجامعي بكتابة البحوث وتأليف الكتب المرجعية المواكبة لمستجدات علم الجغرافيا.
المساعدة في صياغة السياسات ومثال ذلك تأسيس هيئة التقويم والاعتماد بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
تنفيذ سياسات تطبيق الجودة على مؤسسات التعليم العالي والذي انعكس إيجابياً على تصنيف الجامعات السودانية حيث تم إدخال مفهوم «الممتحن الخارجي» فيها.
تقوية نظام التعليم عن بعد Distance Learning ونشر الوعي به داخل السودان وفي المنطقة العربية.
تحديث مناهج مادة الجغرافيا في المرحلة الثانوية بإدخال المفاهيم الحديثة مثل تطبيقات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والقضايا المعاصرة وأكثرها إلحاحاً قضايا البيئة.

الخاتمة:

باعتبار الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر أحد رواد وأعلام المدرسة الجغرافية السودانية الذين عملوا على إثراء البحث العلمي الجغرافي في السودان، وباعتبار بحوثه التي تعالج قضايا التعليم العالي والعام في السودان يمكن القول بأنها مجهودات بحثية عملت على تحقيق هدف نبيل وهو تنمية وتطوير المجتمع السوداني من خلال معالجة مشاكله وقضاياها المتشعبة وخاصة تلك التي ترتبط بالتنمية والتعليم. عليه، يمكن للباحثين المحدثين مواصلة البحث في مثل هذه القضايا التي وضع ملامحها وسبر غورها الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر.

المراجع العربية والأجنبية:

- (1) أحد طلاب الأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر في الفترة من 1979-1983، ثم زميلاً له في قسم الجغرافيا فيما بعد.
- (2) حسب سيدو، يحيى محمدين، و موسى، بلال عيسى بلال. 2019. تقويم تجربة جامعة السودان المفتوحة للامتحانات الإلكترونية من وجهة نظر الطلاب. مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم 14: 43-81.
- (3) حمود، على حمود. 2005. رؤية جديدة لدور المعلم في ضوء تحديات العولمة. دراسات سودانية 11: 00-00.
- (4) الرديسي، سمير محمد على حسن. 2020. تعليم الجغرافيا في السودان. دار جامعة الخرطوم للنشر. الخرطوم.
- (5) السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور عبد الباقي عبد الغني بابكر. نوفمبر 2020.
- (6) عوض الله، عصام الدين بريز آدم. 2007. «واقع مخرجات التعليم العالي في ضوء معايير الجودة الشاملة»، ورد ضمن مقال: التعليم العالي ومطلوبات التنمية في السودان» ما بين الماضي والمستقبل. مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم 5: 4-32.
- (7) عوض الله، عصام الدين بريز آدم. 2008. «التقويم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء المعايير الدولية»، ورد ضمن مقال: التعليم العالي ومطلوبات التنمية في السودان» ما بين الماضي والمستقبل. مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم 5: 4-32.
- (8) عوض الله، عصام الدين بريز آدم. 2011. التعليم العالي ومطلوبات التنمية في السودان» ما بين الماضي والمستقبل. مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم 5: 4-32.
- (9) مقلد، اسماعيل صبري. 1973. مقالات في الإدارة العامة مع بعض التحليلات المقارنة. دار المعارف، القاهرة.

- (10) **Abu Sin, M. H. and Davies, H.R.J.**1991. The future of the capital region of Sudan,
- (11) Khartoum University Press.
- (12) **Abushanab, M.H.** (1993). Lights on the national comprehensive strategy of education in Sudan. Dar el Nashr el Trbau. Khartoum, (In Arabic).
- (13) **Ayoub, A.T.** 1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the
- (14) Sudan. Journal of arid environments 38 (3):397409-.
- (15) **Blockhuis, W. A.** 1993. Vertisols in the central clayey plains of Sudan. Washington
- (16) dissertation abstracts 158 (12).
- (17) **Britannica.** 2019. Teacher education, encyclopedia Britannica Inc, <https://britannica.com>
- (18) **Casciarri, B. and Abdel Ghaffar M. Ahmed.** 2009. Pastoralists under pressure in present-day Sudan: an introduction. Nomadic people 13 (1):1022-
- (19) **Cox, G.W, and Atkins, M.D.**1979. Agricultural ecology. Clarendon Press, Oxford.
- (20) **Dawelbait, M. and Morari, F.** 2012. Monitoring desertification in savannah region in Sudan using landsat images and spectral mixture analysis. Journal of Arid Environments 80: 4555-.
- (21) **Dunstan, M. W.** 1981. The African –arab conflict in the Sudan. African Publishing Co. New York.
- (22) **Khalid, H. A S. and Babiker, I. B.** 2012. Agricultural efficiency and trade liberalization in Sudan. African journal of agricultural and resource economics 7 (3115599-2016-), 5169-.

- (23) **Ministry of Finance and Economic Planning. 1961.** The Ten Year Plan, p. 7.
- (24) **UNESCO. 1990.** Teacher education in Asia and the Pacific, vol.1: Overview, UNESCO Principal Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok.